

الهيئة المنظمة للاتصالات اصدرت
٣ تراخيص مؤقتة لشركات لبنانية

وكانت هذه الشركات قد منحت، وفق الاصول، تراخيص اتصالات قبل بدء نفاذ القانون رقم ٤٣١، وقد انهيت هذه التراخيص عام ٢٠١٥ لكن مجلس شورى الدولة اعاد العمل بها لاحقاً عام ٢٠٠٣ وفقاً لما بدا المساواة في معاملة مقدمي خدمات الاتصالات في جميع أنحاء لبنان، اتبعت الهيئة المنظمة للاتصالات سياسة منح تراخيص الاتصالات الموقته لجميع الشركات التي كانت مرخصة قبل استحداث الهيئة.

وسوف تستخدم الشركات المรخص لها حيز الترددات المخصص لها على أساس وطني، لتأمين خدمة الانترنت والبيانات من خلال الحزمة العربية، بما يشكل تاليًا، قيمة مضافة لسوق الاتصالات اللبناني.

وسوف تناح الخدمات المذكورة أعلاه للجمهور في المناطق التي شخصت الهيئة المنظمة لالاتصالات حالتها بانها تتطلب المزيد من التخطيط لتلبية احتياجات السوق المتزايدة: سوف تغطي الشبكات في البداية منطقة بيروت الكبرى، ومن ثم ستتوفر التغطية الوطنية تدريجيا في حين تتنظر الهيئة المنظمة لالاتصالات سريان خطة توزيع حيز الترددات، ونظام منح الترخيص، فقد كررت التزامها بحماية سوق مفتوحة وشفافة وتنافسية، ويعتبر اصدار التراخيص الموقعة الثلاثاء الجديدة خطوة الى الامام، تسهم في تعزيز المنافسة في سوق الاتصالات اللبناني، وتشكل محطة مهمة باتجاه تحرير السوق.